القرار الدولي 1701 والمشهد الاستراتيجي في جنوب لبنان

د. علي فياض
2007/3/5

إن إسـرائيل التـي شـنت عـدوانها علـى لبنـان فـي 12 تمـوز 2006 فـي محاولـة لاستئصال حزب الله وفرض شروط سياسية أخرى. لم تتمكن من تحقيق أهدافها، بحيث أفضـت المواجهـات التـي استمرت لمـدة ثلاثـة وثلاثين يومـاً إلـى صـدور قـرار دولـي عـن مجلس الأمن تحت الرقم 1701.

ومن المسلم به، أن القرار الدولي 1701 ما كان مكناً أن يصدر في صيغته الراهنة، لـولا صـمود المقاومـة وانتصـارها علـى العدو الإسـرائيلي وإخفاقـه إخفاقاً ذريعـاً فـي تحقيـق أهدافه العسكرية، وهو من هذه الزاوية يعتبر انجازاً لبنانياً بالمقارنة مع ما كان مطروحاً من مشاريع أخرى أميركية وفرنسية ودولية، كان معظمها يستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمـم المتحـدة أو يسـتند إلـى الاسـتعانة بقـوات أطلسـية أو قـوات متعـددة الجنسـيات، أو يتضمن شروطاً سياسية أكثر استهدافاً للبنان والمقاومة، وأكثر تحيُّزاً لإسرائيل. وكذلك ما كـان ممكنـاً صـدور القـرار الـدولي بصـيغته الراهنـة لـولا وجـود انقسـام لبنـاني داخلـي وإدارة لبنانية رسمية لتداعيات المعركة ومجرياتها الدبلوماسية والسياسية إتسمت بالرخاوة والتآمر ومحاولة الاستفادة من فرصة العدوان للتخلص من المقاومة.

إذن القرار الدولي 1701 هو حصيلة توازنات معقدة ومتداخلة، يختل فيها الانسجام والتوازي بين المستوى العسكري والمستوى السياسي، بين نتائج المعركة عسكرياً ونتائجها سياسياً. وفي مطلق الأحوال، لا يبدو في ضوء المعطيات والمواقف الداخلية والخارجية، أنه كان ثمة إمكانية لتحقيق انجاز على مستوى القرار الدولي يتجاوز ما حقق فعلاً. وكان موقف المقاومة من القرار قد تأسس على الموقف الذي كان حزب الله قد اتخذه داخل مجلس الوزراء اللبناني ووافق فيه على النقاط السبع التي تضمنت بندين بارزين، وهما

الموافقة على انتشار الجيش في الجنوب لبسط سلطة الدولة، والموافقة على توسعة نطاق عمل القوات الدولية في الجنوب اللبناني، وقد تجاوز حزب الله في ذلك إعلامياً ما لديه من تحفظات، فاعتبر على لسان أمينه العام، أن هذه النقاط هي الحد الأدنى المسموح به وطنياً. ثم أعلن حزب الله لاحقاً التزامه بالموقف اللبناني الصادر عن مجلس الوزراء تجاه القرار 1701 رغم اعتباره أن القرار مجحف وظالم بحق لبنان.

لا شك أن مواقف حزب الله تلك، قد إنحكمت لحالة اضطرار نشأت عن الانقسام الداخلي ورغبة حزب الله في توفير حد أدنى من التضامن الداخلي أو الوحدة الوطنية في مواجهة العدوان والهجوم الدبلوماسي الغربي المهيمن على المؤسسات الدولية.

وليس صعباً إدراك مواطن الضعف والسلبيات التي ينطوي عليها القرار ومقدار الانحياز لإسرائيل...

فقد حمّل القرار حزب الله مسؤولية الحرب، واعتمد في صياغة البنود التي تتصل بإسرائيل لغة جازمة صارمة بهدف ضمان حقوقها، كما في موضوع الدعوة للإطلاق الفوري لجنديها الأسيرين، وفي المقابل اعتمد لغة رخوة لا تنطوي على بعد إلزامي فيما يتعلق بالحقوق اللبنانية، كما في حالة الحديث عن الأسرى اللبنانيين، أو الحديث عن مزارع شبعا. علماً أن مجرد الإشارة إلى أن مجلس الأمن قد اخذ علماً بالمقترحات المقدمة في خطة النقاط السبع في ما يتعلق بمنطقة مزارع شبعا (الفقرة التمهيدية 6 من نص القرار)، ومطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقرير في غضون ثلاثين يوماً يتضمن أموراً عديدة، "خصوصاً في تلك المناطق حيث هناك نزاع أو التباس، بما في ذلك معالجة مسألة مزارع شبعا" (الفقرة التنفيذية 10 من نص القرار). إن ذلك يعتبر بحد ذاته تطوراً ايجابياً في الموقف الدولي باتجاه الاعتراف بمشكلة مزارع شبعا وضرورة إيجاد حل لها.

وكذلك فإن القرار يطالب حزب الله بوقف فوري لكل الهجمات، بينما يطالب إسرائيل بوقف فوري لكل العمليات العسكرية الهجومية. (الفقرة التنفيذية 1 من نص القرار). الأمر الذي يشير وكأنه يمنع عن حزب الله حقه في الدفاع في حين يعطي لإسرائيل هذا الحق.

على أي حال تبقى أكثر الموضوعات إثارة في القرار تلك التي ترمي إلى إحداث تحولات في البيئة الإستراتيجية للجنوب اللبناني، خاصة النص على: "ترتيبات أمنية لمنع

استئناف الأعمال العدائية، تتضمن إنشاء بين الخط الأزرق ونهر الليطاني، منطقة خالية من الأشخاص المسلَّحين والعتاد والأسلحة عدا تلك العائدة إلى حكومة لبنان واليونيفيل" (فقرة تنفيذية 8 من نص القرار). وتأكيد على "الحكومة اللبنانية، مراقبة حدودها لمنع إدخال الأسلحة التي لا تنال موافقتها والتأكيد على كل الدول أن تتخذ كل الخطوات الضرورية لمنع، عبر أراضيها أو موانئها أو طائراتها، بيع أو تزويد أي مجموعة أو أفراد بالأسلحة أو التدريبات التقنية..." (الفقرتان 14 و 15).

إن مقاربة القرار 1701 من زاوية عملية– سياسية تحاول أن تستشرف وظائفه الإستراتيجية وقابلياته الفعلية، تبدو الأهم في سياق فهم الاحتمالات في المرحلة المقبلة.

لقد أدخل القرار على المشهد الاستراتيجي في الجنوب اللبناني تعديلات أساسية، لكنها غير جذرية، أي أن هذه التعديلات لم تتمكن من القطع مع المرحلة السابقة وإعادة إنتاج واقع استراتيجي جديد. ما جرى في الحقيقة هو إقحام وقائع إستراتيجية جديدة لكنها لم تتحول إلى واقع استراتيجي جديد.

فما حدث أولاً هو دخول الجيش اللبناني إلى الجنوب، واستلامه مسؤولية الأمن وبسط سيادة الدولة، لكن هذا حصل في ظل معادلة أمنية تشكل إمتداداً عملانياً وسياسياً لما كان قائماً... ولا تعكس تحولاً في وظائف الجيش أو دوره.

وما حدث ثانياً هو دخول القوات الدولية المعززة. وفقاً لمهام جرى الإحالة في تحديدها للقرارين 425 و 326 (1978). ويمكن القول أن من بين هذه المهام العديدة قد جرى بصورة أساسية. وقف إطلاق نار، لكن لم يتم لغاية الآن وقف العمليات العدائية أو الاحترام الكامل للخط الأزرق من قبل الإسرائيليين.

كما أن العوامل الأساسية التي كانت وراء الصراع في المنطقة لا تزال كامنة. خاصة ما يتعلق باستمرار الاحتلال الإسرائيلي لمزارع شبعا، واستمرار الخروقات شبه اليومية للسيادة اللبنانية. ومع الأخذ في الاعتبار أن موضوع الأسرى قد اخذ طريقه للتوازن انطلاقاً من وجود أسرى لدى الجانبين اللبناني والإسرائيلي، ما يعني أن الموضوع قد سلك في قنوات التفاوض السرية، والأمر الذي يعني افتراضياً أن حل مشكلة الأسرى والسجناء هو

مسألة وقت فقط. فإن ذلك يفضي إلى القول بتقليص دائرة الاشتباك وحصرها في ملفين متبقيين وهما: استمرار الاحتلال الإسرائيلي لمزارع شبعا، واستمرار الانتهاكات والتهديدات الإسرائيلية للسيادة اللبنانية.

فما حققه القرار 1701 لغاية الآن، يمكن حصره فقط بوقف إطلاق النار، لكنه لم يتمكن من وقف الأعمال العدائية ضد لبنان لأن استمرار الاحتلال أو استمرار الخروقات للسيادة اللبنانية يندرج في إطار الأعمال العدوانية بصورة أو أخرى. وهذا يعني بالمحصلة أن عوامل الصراع والاضطراب المحتمل لا تزال ماثلة وكامنة ولا شيء يضمن من إنفجارها مجدداً. هذا مع ملاحظة أن المقاومة قد إلتزمت إلتزاماً صارماً لغاية الآن وقف إطلاق النار وغياب أية مظاهر مسلحة.

لا بد من إعادة التذكير، بأن إستراتيجية المقاومة في الجنوب، هي إستراتيجية دفاعية صرفة، أي أنها تتحرك وفق معادلتي مواجهة: الأولى فيما يتعلق بمزارع شبعا بما هي ارض لبنانية محتلة، حيث للمقاومة الحق في العمليات العسكرية الابتدائية.

والثانية في المناطق المحررة في قبال الخط الأزرق، حيث للمقاومة حق رد الفعل والدفاع في حالة إقدام الإسرائيلي على الاعتداء ضد أهداف لبنانية، أو في حالة خرقه للسيادة اللبنانية.

وعلى الرغم من أن القرار 1701 قد ادخل على المشهد الجنوبي وقائع إستراتيجية جديدة، (كما ذكرنا) إلا انه لم يغيَّر في الواقع الاستراتيجي لأن العوامل التي طالما أدت إلى الصراع لا تزال موجودة، وهي في حالة كمون، وستظل رهينة متغيرات مستقبلية.

وقد ظهر لغاية الآن أن القوات الدولية قد أخفقت في حماية السيادة اللبنانية من الخروقات الإسرائيلية، كما أن الانسحاب الإسرائيلي من الشق اللبناني من بلدة الغجر لم يحصل لغاية الآن، بالإضافة إلى أن مشكلة مزارع شبعا لا تزال قائمة.

لقد طوَّر حزب الله على مدى السنوات الماضية نظريته في المقاومة ومقاربته للصراع، على قاعدة أن الواجب القومي– الإسلامي يترتب على الواجب الوطني ولا يتجاوزه. وعلى هذا الأساس فإن إعادة التوازن للقرار السياسي اللبناني، وحماية الأمن القومي اللبناني واستعادة الأرض اللبنانية المحتلة وتحرير الأسرى اللبنانيين. هو بحد ذاته إسهام جليل في تعزيز توازنات الموقف القومي، دون الحاجة إلى صياغة مواقف خارج المصالح الوطنية اللبنانية أو المدى الحيوي اللبناني. ومن هذا المنطلق يجب التمييز بين مقاربة التوازنات المتصلة التي تربط قضايا المنطقة ببعضها البعض، وهي ما تبنتها المقاومة، وبين مقاربة الأدوار المتصلة التي تفترض دوراً خارج المصالح اللبنانية، وهي التي جرى تجاوزها وإغفالها.